الفصل الأول

الإطار النظري:التأصيل المفاهيمي

بداية، تشكل دراسة التجربة الإنمائية أهمية كبرى للبلاد المتأخرة اقتصاديا والبلاد السائرة على طريق النمو.

يستند مفهوم "الدور الإنمائي" إلى قيام الدولة بإطلاق عملية تنموية متواصلة ترتبط بمشروعها النهضوي الذي تديره بصفة أساسية والذي يهدف إلي الوصول إلي معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي في علاقته بالاقتصاد الدولي، حيث يرتبط هذا المشروع بإجراء تحولات مهمة في النظام الاجتماعي وهو ما يعني أن التحول لاقتصاد السوق لا يكون تحولاً من شأنه إفقار المواطنين أو يؤدي لإطلاق ما يدعي اليد الخفية في تسيير شئون الاقتصاد الوطني إنما يكون للدولة يد ظاهرة لمنع حدوث الخلل الاجتماعي بضمان توزيع الدخول وتحقيق العدالة الاجتماعية، وإشاعة ثقافة مغايرة لثقافة السوق والاستهلاك تستند إلي إذكاء الروح الجماعية والمحافظة علي المال العام والشعور بالمسئولية تجاه المجتمع والوطن.

وهي الناحية التي يتعاون فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني مع الدولة مع سيطرة الأخيرة علي زمام الأمور بتحديد المسارات والاتجاهات التي يعمل وفقاً لها القطاعان الخاص والمدني. هذا مع السعي للاستفادة من النماذج التنموية الأخرى دون محاولة للتقليد أو المحاكاة – لأن كل نموذج من هذه النماذج التنموية هو ابن بيئته– في ظل قناعة أساسية أن ما يصلح وينجح في مجتمع لا يصلح ولا ينجح في مجتمع أخر بنفس الأسلوب بالضرورة.

من هذا المنطلق، ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسة: يناقش أولها المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها الدراسة، فيما يتناول المبحث الثاني الدور الإنمائي للدولة، أما المبحث الثالث فيتعرض للمؤشرات المختلفة للدولة الإنمائية.

المبحث الأول

التعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة

ولما كانت هذه الدراسة تنصب على دراسة وتحليل السياسات التنموية وتتبع طبيعة وملامح هذه السياسات في التجربة الكورية ومقارنتها بالتجربة الماليزية، يكون من الطبيعي أن تتواتر الدراسة على استخدام عدد من المفاهيم والمصطلحات المحورية للدراسة حتى تصطبغ الدراسة بالصبغة العلمية.

وعليه، يتضمن هذا المبحث نوعين من المفاهيم. المفاهيم الأساسية للدراسة كمفهوم السياسات التنموية، والمفاهيم المرتبطة بالدراسة والتي لا يتضمنها العنوان وتشمل مفاهيم: الدور، القيادة السياسية، الثقافة السياسية، التعليم، التصنيع، وعلاقتها المتبادلة بعضها مع بعض.

أولا: السياسات التنموية.

تكتسب دراسة السياسات التنموية أهمية في اقتصاديات الدول النامية، حيث تعتبر السياسات التنموية هي المحدد الرئيسي للنمو والتنمية.

وفي هذا السياق يتوقف نجاح السياسات التنموية التي تتبناها أي دولة على الطريقة التي يتم بها تنفيذ تلك السياسات بواسطة الجهاز الإداري للدولة تماما متلما تتوقف على أسلوب وضع وتخطيط هذه السياسات بواسطة أجهزة الدولة المعنية. [1]

ويمكن تعريف السياسات التنموية على أنها "مجموعة القرارات والخطط والبرامج التي يتم وضعها بواسطة عدد من الفاعلين الأساسيين وعلى رأسهم الحكومة بهدف تحقيق التنمية ويتم ذلك في شكل دورة أو عملية تضم عدد من المراحل تبدأ بالصنع ثم التنفيذ وتنتهي بالتقويم.

---

[1] أحمد الكواز، "السياسات التنموية"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد ٧١، مارس ٢٠٠٨، السنة السابعة، ص ٢٢.

ثانيا: الدور.

يعتبر مفهوم الدور مفهوماً محورياً لهذه الدراسة، سواء لفهم النتائج أو الآثار، أو لفهم مكونات البناء الاجتماعي في كوريا الجنوبية وماليزيا، فالدور هو الوظيفة، بمعنى أنه السلوك الذي يؤديه الجزء من أجل بقاء الكل، وتشكل أنماط العلاقات الاجتماعية بين الأدوار الشخصية جوهر البناء الاجتماعي، وبالمثل تشكل أنماط العلاقات بين النظم الاجتماعية المفهوم الأشمل لبناء المجتمع ككل.[١]

وفي هذا الإطار، يعرف "جابرييل الموند" الدور على انه ذلك القطاع المنظم لتوجه الفاعل والذي يشكل ويحدد مشاركته في العملية التفاعلية، أنه يتضمن مجموعة التوقعات التي يكمل بعضها بعضاً، المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الآخرين الذين يتفاعل معهم.[٢]

ويعرف الدور أيضا على انه موقف واتجاه سياسيّ، ناتج عن منظار تتداخل في تشكيلة جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة".[٣]

ثالثا: الثقافة السياسية.

تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الثقافة السياسية على أنها مجموعة المواقف والمعتقدات والمشاعر التي تعطى معنى للعملية السياسية وللقواعد

---

(1) د. جمال زهران، الدور المصري والمشهد الإقليمي بين الواقع والتحديات، ورقة غير منشوره مقدمة في المؤتمر السنوي الثاني والعشرين، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٥.

(2) Gabriel A. Almond, "A Developmental Approach To Political Systems". In: J. L. Finkle & R.W.Gable (eds.), **Political Development and Social Change** (New York: John Wiley & Sonns, Inc., 1969), P.100.

(3) Steven J.Campbell, **Role Theory, Foreign Policy Advisors, and U. S. Foreign Policy Making** (America: Department of Government in International Studies of Southern California, International Studies Association, February1999), Pp.10 -25.

التي تحكم السلوك في النظام السياسي، وهى تشمل كل من القيم السياسية وإجراءات تشغيل الحكومة.

ويعرفها قاموس بلاكويل للعلوم السياسية بأنها توجهات الأفراد نحو المؤسسات السياسية والمواثيق والتقاليد. ولعل العامل المشترك في كافة تعريفات الثقافة يتمثل في الجزء المتعلق بانتماء الفرد إلى جماعة بعينها واكتسابه نتيجة ذلك لأنماط محددة من المعارف والمعتقدات والقيم والأخلاق والعادات، وهو ما يشير إلى ثلاثة محددات رئيسية لمفهوم الثقافة هي: القيم -العادات والتقاليد والأعراف- المعتقدات.[1]

تلعب الثقافة السياسية بصفة خاصة دورا محورياً ويؤثر ويشكل مجموعة من الأفكار والآراء التي يحملها الفرد في مجتمع ما.[2]

وقد ترتبط الثقافة السياسية بالحكم المركزي التسلطي الذي كان يختلف تماما في معناه عن الحكم الديمقراطي، الأمر الذي يجعل هناك فجوة كبيرة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، مما يصعب من إمكانية التغلب على هذه الفجوة.[3]

---

[1] نقلا عن: أحمد تهامي عبد الحي، الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، الأهرام الرقمي، على الرابط التالي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=915959&eid=8801

[2] Pye & Verba (ed), Political Culture and Political Development (_____:Princeton University Press, 1965),P7-10.

[3] د. ماجدة صالح، دور العسكريين في التنمية الكورية، مرجع سابق، ص ٤٣٨.

وفي هذا الإطار فإن الثقافة السياسية ترتبط بالأساس بالمجتمع دون الدولة، مما يعني من الصعوبة إخضاع المتغير الثقافي للسياسة وضرورة لجوء الدولة للمجتمع ذاته لحفز المتغير الثقافي من داخلة ودون التدخل السياسي المباشر.[١]

وتعتبر الكونفوشية مود الفقري للفكر الآسيوي،[٢] حيث تعتبر فلسفة لحكم الدولة والمجتمع، وتأكد الكونفوشية على التطابق المجتمعي والاتفاق في الرأي فيما بين أعضاء المجتمع دون اعتبار للآراء المخالفة حتى يتحقق التماسك في مواجهة النزعات الفردية وقد ارتبط بذلك تأكيد الكونفوشية على أولوية الجماعة في مواجهة الفرد.[٣]

وتعتمد الكونفوشية على عدة مبادئ لتنظيم المجتمع لعل أهمها تحقيق العدالة، ووجود علاقة أسرية قوية بين الأب والأولاد واحترام الكبير للصغير.[٤]

كما يعتبر المكون الكونفوشي مكون أساسي في الثقافة السياسية الكورية، فهي فلسفة سياسية نخبوية تنطوي على هيكل من المبادئ الأخلاقية لما هية الحكومة وما هي الصورة المثلي لها، فضلا عن تلقين الحاكم الأمير لفنون إدارة النظام وتسيير أمور المحكومين، وهكذا قدمت الكونفوشيوسية نظرية سياسية تتضمن

---

(1) د.هدى ميتكيس، النظام السياسي الكوري الجنوبي والبعد الثقافي، في: د. هدى ميتكيس، خديجة عرفة (محرران)، النظام الحزبي وقضايا التنمية في كوريا الجنوبية (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٥)، ص٥.

(2) Andrew Eungi Kim, Christianity, Shamanism, and Modernization in South Korea, Cross Currents, Spring- Summer, 2000.P1, at http://Koreamosaic.net/ articles/ Syneretism.Pdf

(3) نجلاء الرفاعي، التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية وتايوان، في: د. محمد السيد سليم، د.السيد صدقي عابدين (محرران)، التحولات الديمقراطية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩)، ص ١٠٩.

(4) Scoit Aubrey, " Across- Cultural Discussion of Japan and South Korea and How Differences are Manifested in the Esl/Efl Classroom, Asian Social Science, Vol5, No.5, May 2009, P34.

النصيحة السياسية للحاكم من جانب ومن جانب أخر في عقيدة محافظة تسعى إلى إبقاء الوضع كما هو عليه دونما تغيير من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والتناسق المجتمعي باعتبارها قيم أساسية لا بد من المحافظة عليها.[١]

وبالرغم من أن الكونفوشية مثلت الإطار الثقافي الأساسي لمجتمعات شرق آسيا، إلا أنها لا تمثل دينا بالمعنى المتعارف عليه، وإنما هي نظام أخلاقي ورؤية للعالم أكدت على مبادئ عامة مثل: [٢] التزام الحكام بإطار أخلاقي، الالتزام الأسري، سعي كل إنسان لاكتشاف دوره والعمل من خلال هذا الدور، إمكانية تحقيق الفردوس الأرضي، الطاعة من قبل الشعب، الولاء والانتماء للجماعة، شيوع قيم النظام والأتباع، احترام الوالدين والأكبر سناً، تجنب الصراع والتأكيد على ثقافة الاتفاق، التأكيد على التعليم وأهميته والتفكير الميتافيزيقي.[٣]

وتجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة بين الثقافة السياسية والتعليم قد توثقت على مدى العصور باعتبار أن التعليم يعتبر أحد العناصر الأساسية التي أسهمت في تشكيل الثقافة السياسية.

وفي هذا الإطار، أولى الفكر الكونفوشي أهمية خاصة للتعليم واستمرت الدولة الكورية على هذا النهج لما للقطاع التعليمي من أهمية حيوية في العملية التحديثية.[٤]

---

[1] نجلاء الرفاعي، مرجع سابق، ص١٢٠.

[2] د. نصر عارف، البعد الثقافي في التجارب الآسيوية للتنمية: دراسة في إشكالية الخصوصية والعالمية، في: محمد السيد سليم، نيفين مسعد (محرران)، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٧)، ص ٥٧.

[3] Hong Mei, South Korea Celebrates the 2560 Th Anniversary of Confucius Birthday, The Epoch Times, October 12,2009,p5.

[4] د. هدى ميتكيس، "المتغير الثقافي والتنمية في كوريا"، مرجع سابق، ص ٣٩٣.

رابعا: التعليم.

يتشابه مفهوم التعليم في الاستخدام مع عدة مفاهيم لعل من أهمها، مفهوم التربية،[1] والذي يستخدم كل منهما مكان الآخر.

وقد شاع إستخدام كلمة Education لإشارة إلى كل من التعليم والتربية، ويرجع أصل كلمة Education إلى الكلمة اللاتينية Educo، وهو مكون من مقطعين (E)، ويعني Out Of أي خارجاً، و Duco ويعني القيام بالشئ، وهو ما يرتبط بالفعل (استخراج)، وبذلك تعبر الكلمة عن عملية استخراج الوعي، وإيقاظ القدرات العقلية الكامنة لدى الإنسان.[2]

والتعليم هو العملية النظامية وغير النظامية التي تتم من خلال المدرسة الرسمية وغير الرسمية لاكتساب القيم والمعارف والمهارات والعلوم والأخلاق والتي تؤدي إلى زيادة تعميق الثقافة الاجتماعية في الوجدان، والتي تساهم بفاعلية في نقل التراث الثقافي من الأجداد للأبناء والأحفاد، وتعمل على تعميق عوامل الولاء والانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه التلميذ، كما أن التعليم يمثل جوهر عمليات التربية والتنشئة ويعتبر أحد العمليات الهامة للتربية والتنشئة التي تسهم بفاعلية في تحقيقها.[3]

ويجدر بالإشارة إلى أن التعليم كان وما زال من أهم الاستراتيجيات القومية

---

[1] يري الكثير من الباحثين أن التربية أشمل من التعليم، فهي تعني التنمية بكل أبعادها البشرية والاقتصادية وأيضا السياسية.

[2] عبيد سيف عبيد ألهاجري، التعليم والتنمية السياسية في دولة الأمارات العربية المتحدة ١٩٧٢-١٩٨٧، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٣، ص٢٢.

[3] إسماعيل عبد الفتاح، التعليم وبث الهوية القومية في مصر، رسالة دكتوراه غير منشوره، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١، ص٣.

الكبرى في حياة الشعوب المتقدمة والناميـة علـى حـد السـواء، حيـث بـرزت الأهميـة الحيوية للتعليم بالنسبة لأمـن الشـعوب واسـتقرارها ورفاهيتهـا وتقـدمها، فضـلا عـن أهمية الدور الذي يلعبه في التنمية السياسية والاقتصادية وأيضا الاجتماعية.[١]

ومما لا شك فيه أن هناك علاقـة مطّـردة بـين التعلـيم والتنميـة، وقـد ارتـبط المفهومين بصلة حيوية ودائمة بنشاط المجتمع ونهضـته، ومـن ثـم أصـبح ينظـر إلـى التعليم كـأداة مـن أدوات تشـكيل الثقافـة السياسـية، والمسـاهمة فـي عمليـة غـرس الإحساس بالوحـدة الوطنيـة، والتماسـك القـومي والاجتمـاعي، كمـا انـه أداه مسـاعدة لاستمرار القـيم والتقاليـد وتوارثهـا، فضـلا مـن انـه وسـيلة مـن وسـائل التطـور والتحديث.[٢]

مما لا شك فيه أن التعليم يقوم بدور هام فـي تكـوين وأعـداد البيئـة الاجتماعيـة والاقتصادية وأيضا السياسية الملائمة للنمـو الاقتصـادي. فجـوهر العلاقـة بـين التعلـيم والتنمية الاقتصادية انما تتمثل في تلك المهارات والمعرفـة والقـيم التـي تكتسـبها القـوى العاملة- كعنصر إنتاجي- من التعليم. [٣]

خامسا: التصنيع Industrialization .

وضعت الأمم المتحدة فـي عـام ١٩٦٣ تعريفـاً للتصـنيع بأنـه: عمليـة التنميـة الاقتصادية التي تؤدي إلى تنميـة المـوارد الطبيعيـة وتنويـع الهيكـل الإنتـاجي المحلـى ليتخذ هيكلاً جديداً فيـه قطـاع صـناعي ديناميكي ينـتج وسـائل الإنتـاج والاسـتهلاك ويضمن وجود نسبة نمـو مرتفعـة فـي الاقتصـاد بصـفة عامـة وفـي تحقيـق التقـدم الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة.

---

(1) عبيد سيف عبيد ألهاجري، مرجع سابق، ص ٢٤.

(2) المرجع السابق، ص ٣٠.

(3) سامية مصطفى كامل، التعليم ورأس المال البشري: تحليل الجدوى الاقتصادية للتعليم الجامعي بالكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١٦، ٢٢.

وفي هذا الإطار يمكن القول أن عملية التصنيع تعني الزيادة المستمرة في الأهمية النسبية للقطاع الصناعي، وتغير جذري في أسلوب الإنتاج السائد والقضاء على مظاهر التخلف المرتبطة بسيادة أساليب إنتاجية متخلفة أي القضاء على الاختلالات الهيكلية.[١]

والصناعة بمفهومها الضيق تشتمل على الصناعة التحويلية، أما بمفهومها الواسع يتضمن التعدين ومناجم والكهرباء والغاز والماء وأيضا التشيد.[٢]

وتتضمن كلمة صناعة في حقبة المجتمع الصناعي ووفقاً لتعريف البنك الدولي، كل من التعدين والصناعات التحويلية والإنشاءات والكهرباء والمياه والغاز، ولكن هذا المفهوم يحتاج إلى التغيير في الحقبة القائمة على المعرفة لتتضمن الصناعات الجديدة مثل صناعة تكنولوجيا المعلومات وأيضا الصناعات البيوتكنولوجية، والصناعات النانوتكنولوجية، بالإضافة إلى كل أنشطة الصناعات التي تقع ضمن التصنيف الصناعي الدولي International Standard Industrial Classification (ISIC).[٣]

---

(1) http://www.investopedia.com/terms/i/industrialization.asp

(2) د.جودة عبد الخالق (وآخرون)، الصناعة والتصنيع في مصر: الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠ (القاهرة: منتدى العالم الثالث، المكتبة الأكاديمية، الطبع ة الأولى، ٢٠٠٥)، ص ص ٢١،٧٣.

(3) بيونج ناك سونج (مؤلف)، عبد الله شحاتة (مترجم)، د. هدى ميتكيس(مراجعة)، صعود الاقتصاد الكوري (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦)، ص ص ١٣٠،١٣١.